الأمـم المتحـدة S/PV.8341



مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٤١

الأربعاء، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوهين	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديابن
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

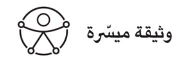
الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/780)

1827650 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/780)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم إلينا السيد غسان سلامة من طرابلس عبر الفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/780، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين يقدمهما السيد سلامة والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لاطلاع المجلس على الموقف.

في جميع الإحاطات السابقة التي قدمتها أمام هذا المجلس، لطالما ذكرت أن الوضع القائم في ليبيا لا يمكن أن يستمر. فأعمال العنف التي عصفت بالعاصمة منذ ٢٦ آب/أغسطس أتت على ستار الهدوء الذي كان قد غلف مدينة طرابلس منذ أيار/مايو ٢٠١٧. إذ تم نشر الدبابات والمدفعية الثقيلة في الأحياء السكنية. وأزهقت أرواح ٦١ ليبياً وأصيب ١٥٩ آخرون بجروح. ومعظم من قضى كانوا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. واضطرت الأسر إلى الفرار من ديارها. وأصبح النهب والجريمة أمرا مألوفا مع انتشار العصابات في الشوارع. ومئات المجرمين هربوا من السجن. فيما كان المهاجرون إما عالقين في مراكز الاحتجاز، أو هائمين على وجوههم في الشارع. وأصبحت المدينة على شفا حرب شاملة.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر، توسطت البعثة لوقف إطلاق النار بين أطراف النزاع الرئيسية. وقد كان ذلك فاعلاً في إيقاف الاقتتال والبدء في إعادة قدر من النظام إلى المدينة. وتعمل البعثة الآن على حماية هذا السلام الهش أملاً في ترسيخه. ومن أولى الخطوات التي اتخذناها تقديم المساعدة الفنية وبذل المساعي الحميدة دعماً لوقف إطلاق النار. المجموعات التي تعمد إلى انتهاك وقف إطلاق النار يجب أن تحاسب. لذا فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يقفان لهم بالمرصاد. فقد ولى زمن الإفلات من العقاب. ولن نسمح بتكرار ما حدث في عام ٢٠١٤.

ما اندلاع أعمال العنف هذا سوى الحدث الأخير في سلسلة الأزمات التي عصفت بليبيا. فالأحداث التي أحاطت بمنطقة الهلال النفطي في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو كانت بالفعل تهديداً كاد أن يودي بالبلد إلى هوة الانقسام. وفي الأسابيع القليلة المنصرمة دخل البلد في أزمة تلو الأخرى.

ففي ١٠ آب/أغسطس، قامت مجموعات مسلحة بطرد عوائل تاورغاء بالقوة من مخيم النازحين في طريق المطار. قتل وأصيب بعض الأفراد من أسر تاورغاء. فيما لم تسلم المنازل من التدمير ما أجبر هؤلاء الليبيين على الفرار ليصبحوا بلا مأوى للمرة الثانية في غضون سبع سنوات. وبالرغم من الترحيب بعودة عدد من الأسر إلى تاورغاء – ما مجموعه ١٠٠ أسرة تقريباً في أواخر شهر آب/أغسطس – إلا أن مدينتهم لا تزال تفتقر إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية، الأمر الذي زاد من صعوبة تحقيق العودة الكريمة لهم. وقد حذرنا جميع المجموعات المسلحة من مغبة تكرار هذه التصرفات غير القانونية. فتشريد الأشخاص قسريا أمر غير مقبول، فما بالك بممارسة ذلك على من هم في الأصل مشردين. وكانت تلك الرسالة واضحة لكل من تسول له نفسه القيام بذلك.

وبعد الهجوم المريع على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، ادعى تنظيم داعش مسؤوليته عن هجوم بالقرب من مدينة زليتن بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس والذي حصد أرواح أربعة من ضباط الشرطة. فتنظيم داعش ونشاطه موجود في ليبيا وآخذ في الانتشار. أنبه هذا المجلس إلى إمكانية أن تصبح ليبيا مأوى للمجموعات الإرهابية باختلاف مشاربها وأطلب من المجلس المساعدة للتعامل مع هذا الخطر المحدق.

وفي الأسابيع الأخيرة، احتدم القتال بين حكومة تشاد وقوات المعارضة التشادية، وكان الجنوب الليبي ساحة لهذا الاقتتال. فقد اشترك في هذه العمليات العدائية ما يزيد على ألف مقاتل معرّضين الجنوب إلى خطر أن يصبح ساحة معارك إقليمية وملاذاً آمناً للمجموعات المسلحة القادمة من خارج البلد. لذا من الضروري أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي أبرم مؤخراً بين تشاد والسودان والنيجر وليبيا لكي لا تتحول ليبيا أيضاً إلى ساحة معارك بديلة للآخرين.

وقد طلب الموقعون على الاتفاق من المجتمع الدولي تقديم الدعم لتنفيذ هذه الاتفاقات، وآمل أن ينظر أعضاء المجلس في طلباتهم بشكل إيجابي.

ومدينة درنة في الشرق، ما زالت الاشتباكات والغارات الجوية المتفرقة متواصلة. وتعمل الأمم المتحدة على تيسير تقديم المساعدات الإنسانية للأسر المتضررة في المدينة. وأكرر تأكيد مناشدتي لجميع الأطراف ضبط النفس وحماية أرواح المدنيين الأبرياء.

إن سوء المعاملة والاستغلال منتشران بشكل كبير في السجون ومراكز الاحتجاز، التي لا نزال نعاني من صعوبة كبيرة في الوصول إليها سواء في الشرق أم في الغرب. وقد قام اللاجئون وطالبو اللجوء في مراكز الاحتجاز باللجوء إلى الإضراب عن الطعام كوسيلة لتسوية ظروفهم المعيشة الحالكة. غير أن هذه الحالة ينبغي ألا تستخدم كذريعة لأي جماعة مسلحة لفتح الأبواب للإرهابيين والمجرمين المحتجزين أو لنقلهم إلى أماكن أخرى.

وفي الوقت نفسه، يعاني مواطنو البلد من تدهور مستويات المعيشة، كما عانوا على مدى السنوات السابقة. والآن، وبالنسبة للكثير منهم، كل يوم يمر هو محنة شخصية تعصف بهم.

يجب ألّا نعود إلى الوضع السابق. ففي كل أزمة تكمن فرصة يتعين استغلالها لمعالجة الأسباب الأساسية. ومن أجل استعادة الاستقرار في ليبيا، ثمة ضرورة ملحّة لإرساء مؤسسات مدنية وعسكرية قوية وموحدة تعمل لمصلحة جميع المواطنين. تركز البعثة حاليا على العمل في إطار مجالين متداخلين.

أولاً، ومن أجل ترسيخ وقف إطلاق النار، نعمل على مراجعة الترتيبات الأمنية في مدينة طرابلس بغية الحد من تأثير الجماعات التي تلجأ إلى السلاح لتحقيق أهدافها الضيقة. وفي الأيام القادمة، ستواصل البعثة إجراء مشاورات واسعة النطاق

لتعزيز وقف إطلاق النار والمساعدة في وضع آلية للرصد. وفي الوقت ذاته، سنواصل العمل مع نظرائنا الليبيين لتحديد خطوات ملموسة نحو إعادة تشكيل الأمن في العاصمة ووضع ترتيبات أمنية أكثر استدامة. وستسعى البعثة إلى تيسير هذا الجهد بطريقة شاملة للجميع وعملية، واضعة بذلك الأسس لجهود أطول أجلاً تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلد من خلال إعادة توحيد مؤسسات قطاع الأمن.

لقد أدت الترتيبات الأمنية السابقة إلى تمكين الجماعات التي اقترفت أعمال النهب بحق أهالي العاصمة وبحق الدولة وبحق المؤسسات السيادية. وبالفعل، قام أعضاء بعض الجماعات المسلحة العاملة اسمياً تحت إشراف وزارة الداخلية باختطاف وتعذيب وقتل موظفين في مؤسسات سيادية، بما فيها المؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار.

ولقيت انتقاداتنا العلنية للسلوك القائم على النهب من جانب الجماعات المسلحة في العاصمة ترحيباً حاراً من الليبيين الذين ضاقوا ذرعاً بالعيش على خط الفقر بينما تُنهب مواردهم الوطنية على أيدي مسلحين أصبحوا من أصحاب الملايين. وفي كثير من الحالات، كان لموقفنا أثره الناجع. لا بد من وضع حد لحالة ارتهان الدولة هذه، ولكن ليس لفائدة جماعات مسلحة أخرى، بل من خلال تحقيق السيطرة الكاملة للسلطات الشرعية. إن دعم المجلس في هذا الشأن يكتسي أهمية بالغة.

أما الأولوية الثانية للبعثة فهي معالجة المسائل الاقتصادية التي تشكل أساس الأزمة وتقوّض الحياة اليومية للمواطنين في جميع أنحاء البلد. وأود أن أقول بصراحة أنه إذا لم يتم إنهاء السلب، فإن الفرص تتضاءل أمامنا في إمكانية إحراز أي تقدم في الإصلاحات الاقتصادية أو العملية السياسية. إننا نحث على العمل على الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والتي طال انتظارها كثيرا. وأدعو مصرف ليبيا المركزي وحكومة الوفاق الوطني إلى المضي قدماً وعلى الفور في الإصلاحات المتعلقة بسعر صرف العملة والدعم الحكومي. كما إننا ملتزمون بالدعوة إلى توزيع أكثر إنصافاً للثروة في ليبيا، لا يركز على استرضاء الجماعات بناءً على قوتها العسكرية، بل على تأمين معيشة المواطنين بناءً على احتياجاتهم.

وترى البعثة في طلب رئيس الوزراء، فايز السراج، للدعم الدولي لإجراء استعراض مالي فرصة ثمينة لتحقيق الشفافية والمساءلة بشأن كيفية إدارة ثروات البلد. واستجابة لطلب مجلس الأمن من البعثة في ١٩ تموز/يوليه تقديم اقتراحات بشأن طرائق إجراء هذه المراجعة، فقد أجريت حوارا مع شركاء ليبيين ودوليين. وقمت بجمع محافظ المصرف المركزي الليبي المعترف به دولياً في طرابلس ورئيس المصرف المركزي الموازي في الشرق في اجتماع في مكتب البعثة من أجل الاتفاق على المعايير العامة للمراجعة. وفي ٢٤ آب/أغسطس، قدم الأمين العام إلى المجلس مقترحاتي بشأن كيفية المضي قُدُما. وهذه العملية التمهيدية أذكت الأمل في النفوس، حيث رحب العديد من الليبيين باجتماع هذين المسؤولَين – وهو أمر لم يحدث طوال السنوات الأربع الماضية. وكانت تلك خطوة أولى نحو توحيد المصرف المركزي، وهو خطوة هامة للغاية نحو توحيد البلد.

عندما تتوقف العملية السياسية، يعتقد البعض أن هناك فرصة لفرض التغيير عبر فوهات البنادق. وقد اتخذ الشعب الليبي قراراً واضحاً حول الكيفية التي ينبغي أن يحدث بها هذا التغيير – سلميا وديمقراطيا من خلال الانتخابات. وتجسد هذا بشكل واسع النطاق أثناء مشاورات الملتقى الوطني – وهناك تقرير قيد الإعداد بهذا الشأن.

ليس من المستغرب أن الليبيين يريدون تغييراً في قيادتهم السياسية. فقد تم انتخاب أعضاء مجلس النواب قبل أكثر من أربع سنوات من جانب خمسة عشر بالمائة من السكان. وتم انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للدولة، الذي يمثل جزءاً بسيطاً من أعضاء المؤتمر الوطني العام، قبل ست سنوات. فيما

تولى أعضاء حكومة الوفاق الوطني مهامهم ليس من خلال الانتخابات، بل بالتعيين وكثير منهم لم يمارسوا مهام عملهم منذ فترة طويلة.

إذا أريد إجراء الانتخابات الوطنية، فيجب استيفاء عدد من الشروط. ومع أنها تستلزم جهداً كبيراً لتحقيقها، فهي قابلة للتحقيق. وتعمل الأمم المتحدة جاهدة لتحقيق هذه الشروط، وتشكر المجتمع الدولي على دعمه لها.

ومرة تلو الأخرى، وعد مجلس النواب بسن قانون الاستفتاء والانتخابات. وبعد ثلاث جلسات كُرست لقانون الاستفتاء، وتأخيرات عديدة، لم يتمكن مجلس النواب من سنّ هذا القانون. ولم يدخر أولئك الذين لديهم مصلحة في الإبقاء على الوضع الراهن أي جهد لمقاومة التغيير المطلوب.

ولن أزوّق الكلمات. فالكثير من أعضاء مجلس النواب لا يقومون بعملهم على النحو الواجب. ويسعون إلى تخريب العملية السياسية لتحقيق مآرب شخصية خلف ستار الإجراءات. فالأمر واضح. ببساطة، ليس لديهم النية في التخلي عن مناصبهم. وقد وضعوا أحكاماً قانونية يبتغى منها البقاء في السلطة إلى الأبد. ومن أجل تحقيق طموحات شخصية لحفنة من الأشخاص، يدفع جميع مواطني ليبيا ثمناً باهظاً.

وإنني أرحب بأي تقارب بين المجلسين وأنوّه باجتماعاتهما الأخيرة في طرابلس غير أنه يجب توجيه هذا النشاط لتحقيق تقدم في العملية السياسية، وليس لضمان إطالة عمر المجلسين.

واتساقاً مع تعليمات الأمين العام للأمم المتحدة، فقد استنفدت كل الطرق التقليدية في سبيل الدفع بالعملية التشريعية إلى الأمام.

وحتى الآن، لا تزال هذه الطرق إما مسدودة أو أنها مصممة بحيث لا تفضي إلى أية نتيجة. وإذا لم يتم سنّ القانون قريباً، فإننا لن نستمر في هذا النهج. إذ ثمة سبل أخرى لتحقيق التغيير السياسي على نحو سلمي وسوف نتبناها دون تردد – وبكل حماسة بالتأكيد.

أدرك تمام الإدراك أن أعضاء هذا المجلس ليسوا محض متفرجين على الأزمة الليبية؛ ويرغبون في إنهائها في أسرع وقت ممكن. إن موقفهم الموحد والحاسم والصريح هو ما يحتاج الليبيون إلى سماعه، إذا ما أريد لمواطني هذا البلد أن ينعموا بالسلام والهدوء اللذين يتوقون إليهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرّخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ١٧ تموز/يوليه إلى ٥ أيلول/سبتمبر، التي اجتمعت خلالها اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية، وقامت بعمل إضافي، تمثل في إجراء الموافقة الضمنية خطيا.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٣ آب/أغسطس، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء عن تقريرها النهائي المقدم بموجب القرار ٢٣٧٦ (٢٠١٧)، وناقشت التوصيات الواردة فيه. ولن ألخص التقرير، إذ سيتم نشره قريبا. وفقاً لما جرت عليه الممارسة، دُعيت ليبيا إلى قراءة التقرير بعد المناقشة في اللجنة وقبل النشر، في مكاتب الأمانة العامة.

وقد أعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم وتقديرهم لعمل فريق الخبراء. وشملت المسائل الرئيسية التي أثيرت خلال المناقشة ما يلي: انتهاكات حظر توريد الأسلحة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في سياق الاتجار

بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ عمليات التصدير غير المشروعة من ليبيا للنفط الخام والمنتجات النفطية المكررة؛ وتنفيذ تجميد الأصول.

ومن بين التوصيات الـ ١٤ الواردة في التقرير، هناك سبع توصيات موجهة إلى مجلس الأمن وسبع إلى اللجنة. ومن بين التوصيات السبع الموجهة إلى اللجنة، وافقت على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن توصيتين. وطلبت اللجنة تبريراً خطيا إضافياً من الفريق فيما يتعلق بثلاث توصيات. ولا تتطلب التوصيتان المتبقيتان أي عمل للجنة في هذه المرحلة.

فيما يتعلق بحظر الأسلحة، تلقت اللجنة طلبا بالإعفاء من مالطة، يُستند فيها إلى الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ويجري النظر في هذا الطلب.

فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع صادرات النفط غير المشروعة، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، تلقت اللجنة طلب تعيين سفن. وأحالت اللجنة المسألة إلى الدولة المقدمة للطلب للحصول على بعض التوضيحات، مشيرة إلى الإجراءات الواردة في القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، بصيغته المعدلة والموسعة بموجب القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧). كما بعثت اللجنة برسالة إلى ليبيا ساعية للحصول على أي معلومات قد تكون في حوزتها فيما يتعلق بهذه المسألة.

فيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة إخطاراً من المملكة المتحدة، يُستند فيه إلى الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن النفقات القانونية للكيان المدرج في القائمة، وهي المؤسسة الليبية للاستثمار.

فيما يتصل بحظر السفر، وافقت اللجنة على تمديد طلب الإعفاء المقدم بالنيابة عن السيد سيد محمد قذاف الدم الذي أذن له بالسفر من ليبيا إلى مصر لدواعٍ إنسانية. كما وافقت اللجنة على طلب التمديد المقدم من السيدة صفية فركاش البرعصي، التي أذن لها بالسفر من مصر إلى عُمان، للأسباب نفسها.

خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة رسائل من المنسق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عمال بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بطلبات شطب الأسماء من تدبير حظر السفر المفروض على عائشة القذافي وصفية فركاش البرعصي فقط. ويجري النظر في هذين الطلبين لرفع الأسمين من القائمة.

أخيرا، تلقيت رسالة من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، يقترح فيها عقد اجتماع مشترك مع تلك اللجنة، فضلا عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، لمناقشة وجود متمردي دارفور في ليبيا وجنوب السودان وأنشطتهم. ولم يتم بعد تحديد موعد محدد لذلك الاجتماع المشترك، وهو الاجتماع الثاني من هذا القبيل. تلقت اللجنة أيضا تقريراً واحداً عن التنفيذ من إحدى الدول الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ليس على إحاطته الإعلامية الواقعية فحسب، لكن أيضا على كل ما قام به من عمل بشأن ليبيا. ونود أن ننقل من خلاله شكرنا لفريقه.

النقطة الأولى التي أود أن أثيرها هي الإدانة الشديدة لتصاعد العنف في طرابلس وحولها الذي تسبب في سقوط العديد من الضحايا وتعريض أرواح المدنيين الأبرياء للخطر. إن هذا لا يساعد الشعب الليبي، كما أنه لا يساعد في مسألة استقرار ليبيا. في حين أن نتائج جهود الوساطة التي توصلت

إليها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أمس في طرابلس هي موضع ترحيب كبير، فإننا نأمل أن تساعدنا على تخفيف حدة العنف وضمان حماية المدنيين. ومع ذلك، أعتقد أنه من الواضح جدا، من خلال ما قاله الممثل الخاص للأمين العام، بأن هناك الكثير مما يتعين القيام به، وأن هناك الكثير من العوامل الأساسية التي يتعين معالجتها بالفعل.

أود الإعراب عن تأييدنا القوي للممثل الخاص. فنحن بحاجة إلى وقف دائم للأعمال العدائية في طرابلس. وتلك خطوة حاسمة للنهوض بالعملية السياسية، وفقا لخطة عمل الأمم المتحدة. ندعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية والامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة. نؤكد مجددا دعمنا للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، إذ إنهما تعملان مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز المصالحة والعملية السياسية بقيادة ليبية. وتم تأكيد ذلك أكثر من خلال الأحداث التي وقعت في طرابلس. ومن شأن خطاب سياسي أكثر شمولا للجميع أن يساعد على تحقيق مزيد من الاستقرار في ليبيا. إن ذلك أمر بديهي، ولكن كل المقصود من الأمور البديهية هي أنها صحيحة. إن تقرير الأمين العام (S/2018/780) عن البعثة المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس يبرز عن حق على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة.

أود أيضا أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة للانتخابات هذا العام. فالانتخابات تشكل جزءا هاما من عملية انتقال ليبيا، ولكن من الضروري ضمان ما يكفي من الأمن السياسي، وإكمال الأعمال التحضيرية التقنية، بحيث تؤدي إلى وحدة ليبيا. ومن المهم ضمان وجود إطار قانوني وقدر كافٍ من توافق الآراء السياسي لتجنب تفاقم الانقسامات القائمة في ليبيا.

إن مكافحة تهديد الإرهاب، بطبيعة الحال، مسألة الهامة جدا، ولكن أود فقط أن نسجل قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في درنة، والتأكيد على ضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين وأن أقول إنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وبناء على ذلك، لدينا عدد من نقاط العمل التي نود أن نطلبها اليوم. تتمثل النقطة الأولى في الطلب إلى جميع الأطراف الليبية الامتناع عن القيام بأعمال تقوض الإعلان عن وقف إطلاق النار، وتهدد أمن المدنيين أو تجهض الجهود الليبية الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية.

أما الثانية فهي الطلب إلى مجلس النواب إحراز تقدم على أساس دستوري لإجراء الانتخابات. إن ما سمعناه من الممثل الخاص بشأن هذه المشكلة هو بصراحة أمر مفزع. والإخفاق في معالجته يسبب المزيد من الركود، والخاسر الوحيد هو الشعب الليبي. ندعو قادة ليبيا إلى العمل معاً لإنهاء معاناة الشعب الليبي في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات للانتخابات. يتعين عليهم الاتفاق على وجه السرعة على الإصلاحات الاقتصادية وتوحيد المؤسسات الاقتصادية الليبية لضمان توزيع أكثر إنصافا للثروة في جميع أنحاء البلد. كما نشجع التقدم المحرز في طلب رئيس الوزراء تعزيز الشفافية في مصرف ليبيا المركزي

أخيرا، أود أن أقول كلمة بشأن النفط. نحن نرحب بتسوية الأحداث الأخيرة في الهلال النفطي، ونرحب بمواصله المؤسسة الوطنية الليبية للنفط عملها الحيوي الذي تؤديه لصالح جميع الليبيين. تتمثل الأولوية الآن في إصلاح الهياكل الأساسية، واحترام الالتزامات التعاقدية، وإعادة تصدير النفط وإنتاجه بما أن حالة الطوارئ قد رُفعت في شرق ليبيا.

ومن الأهمية بمكان أن يظل المجلس على اتصال وثيق جدا بالممثل الخاص، نظرا للحالة على أرض الواقع. ويسرنا أن نقوم به إذا ما رأى أعضاء المجلس ذلك مفيدا. نحن مستعدون أيضا أن نعمم مشروع بيان صحفي.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية الواضحة والقوية للغاية بشأن آخر التطورات في ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السفير السويدي على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أولا، أكرر ما أعرب عنه المتكلمون السابقون من قلق فرنسا في ضوء التطورات الأخيرة في طرابلس. حيث تدهور الوضع الأمني في العاصمة الليبية بشكل حاد طيلة ١٠ أيام، مع عواقب إنسانية خطيرة من شأنها أن تعرض العملية السياسية للخطر. إن الاشتباكات غير مقبولة. وقد أعربت فرنسا عن إدانتها للعنف، سواء بصفتها الوطنية أو مع شركائها، ودعت الأطراف الفاعلة إلى وضع حد له. ونشيد بجهود الأمين العام وممثله الخاص والتزامهما، الأمر الذي مكّن من التوصل إلى وقف لإطلاق النار يوم أمس. ونحن ملتزمون بحزم إلى جانبهما وضمن المجلس من أجل ضمان أن تكون العودة إلى الهدوء، فعالة ودائمة.

ثانيا، يجب أن تظل مكافحة جميع العناصر التي تهدد التوازن السياسي الهش، وتستفيد من الوضع لنهب موارد ليبيا الاقتصادية، تشكل أولوية بالنسبة لنا. إن تقرير الأمين العام (S/2018/780) واضح وضوح الشمس في هذا الصدد. وقد أكد الممثل الخاص هذه النقطة في عدة مناسبات أمام المجلس. إن عمليات النهب الاقتصادي تهدد التوازن السياسي والأمني والاجتماعي في ليبيا. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الاشتباكات الأخيرة في طرابلس جرت في جانب منها بدوافع مالية.

والحالة الإنسانية هي أيضا مصدر قلق، لا سيما محنة المهاجرين واللاجئين، الذين يقعون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك تدعو فرنسا السلطات الليبية إلى بذل قصارى جهودها، بالشراكة مع المجتمع الدولي، لضمان معاملة المهاجرين واللاجئين بكرامة. هذه أولوية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة، التي ستكون أكثر نجاحًا عندما يتسنى لتسوية سياسية في ليبيا تقوية المؤسسات الوطنية الليبية. ومن المهم أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد أن أي شخص يهدد سلام وأمن واستقرار ليبيا سيتعرض لجزاءات دولية، تمشيا مع قرارات المجلس.

ثالثًا، من المهم أكثر من أي وقت مضى تحقيق تقدم في عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا. في هذا الوقت الحساس، من الأمور البالغة الأهمية التأكيد بالإجماع على دعمنا لخريطة طريق السيد سلامة، كما فعلنا في ١٦ تموز/يوليه (انظر S/PV.8312). ويجب على أصحاب المصلحة الليبيين العمل مع الممثل الخاص للنهوض بالعملية السياسية من دون التراجع عن المواعيد النهائية بحجة أن الوضع لا يسمح بذلك.

دعونا لا نخدع أنفسنا. إن عدو ليبيا والليبيين هو الوضع الراهن، لأن الوضع الراهن يعني اقتصاد النهب، وساحة مفتوحة أمام المتجرين والجريمة المنظمة، التي تشبه آفة تسعى إلى تدمير جهودنا المشتركة في ليبيا. لا يمكننا أن نسمح بذلك، ولهذا السبب من الضروري المضي قدمًا على الطريق الواضحة التي حددها السيد سلامة. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان تنظيم انتخابات وفقا للجدول الزمني الذي اتفق عليه في ٢٩ أيار/مايو في باريس من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية الأربعة على المسرح السياسي الليبي، التي تعهدت أمام المجتمع الدولي باعتماد أساس دستوري للبلد، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

إن التقيد بتلك الالتزامات أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تجاوز حالة الجمود الراهنة، التي تؤجج فحسب عدم الاستقرار. الليبيون بحاجة إلى تحقيق التقدم ويريدون تنظيم الانتخابات. إن حماس الليبيين للتسجيل في سجل الناخبين، كما بينت ذلك استطلاعات الرأي، لا لبس فيه. هذه هي أيضا الملاحظة الأولى للأمين العام في التقرير قيد النظر اليوم. وبما أن ولاية بعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا، سيتم تجديدها قريبا، تظل فرنسا ملتزمة تماما بدعم تنفيذ خريطة طريق الممثل الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالإعداد للانتخابات. وبالتالي، ستؤيد فرنسا تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة سنة واحدة من أجل البناء على الزخم السياسي الحالي وبث حياة جديدة فيه. وأؤكد بالنيابة عن فرنسا مجددا ثقتنا الكاملة في السيد سلامة، وأتعهد بدعمنا الكامل له. ونؤكد أيضا على ضرورة أن يظل مجلس الأمن متحدا بقوة في دعم جهوده وجهود الأمم المتحدة.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن الشكر للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة. ونغتنم هذه الفرصة لنعلن دعمنا غير المشروط للاضطلاع بلا كلل بواجباته من أجل ليبيا موحدة يسودها السلام والازدهار. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس (S/2018/780)، ونعرب عن امتناننا لسعادة السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، على إحاطته بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ونود أن نبدأ بياننا بإدانة تصعيد العنف الذي رأيناه بداية الأسبوع الماضي في طرابلس بسبب الاشتباكات فيما بين جماعات مسلحة مختلفة. ويسعدنا أنه بفضل الجهود المضنية التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحت قيادة السيد سلامة والاجتماعات التي عقدت مع الأطراف المعنية، تم التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية لوضع حد للاشتباكات، التي أودت بحياة العشرات، وأصابت كثيرين، وتسببت في وقوع أضرار مادية كبيرة وفاقمت الوضع الإنساني. وعليه، ندعو جميع الأطراف إلى احترام الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالأمس، ٤ أيلول/سبتمبر، وإيجاد حلول دائمة وسلمية لضمان أمن الشعب الليبي ومؤسساته. يجب منح العاملين في المجالين الصحي والإنساني إمكانية الوصول لمساعدة الضحايا دون المخاطرة بحياتهم. ولذلك نحث السلطات الليبية على التعاون لتحقيق هذه الغاية.

وسنكون مقصرين إذا لم نعرب عن تعازينا واحترامنا لشعب ليبيا للأرواح البريئة التي ضاعت خلال المصادمات. ونود أيضا أن نؤكد على أنه يجب حتما تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. وتبين هذه الأحداث الأهمية الحاسمة للتنفيذ الشامل للاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة للبلد بهدف إنهاء فترة الانتقال الطويلة بصورة نهائية. من الصعب تنفيذ هذه الصكوك إذا استمر تشظي البلد إلى فصائل مختلفة، مع مراكز قوى مختلفة، لا سيما بالنظر إلى الدور الكبير للجماعات المسلحة التي تعمل في ظل إفلات تام من العقاب وتأثير هذه الجماعات على القطاعات السياسية والاجتماعية الاقتصادية، وكذلك تدفق الأسلحة بلا ضابط وبصورة غير قانونية، على الرغم من التدابير المفروضة من المجلس. يجب على أطراف النزاع الامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم من الوضع المعقد بالفعل.

كل ذلك يقودنا إلى ما قيل مرارا في مناسبات عديدة: إن استقرار ليبيا يتطلب في المقام الأول المصالحة من خلال الحوار المباشر والصريح والشامل للجميع بين الأطراف.

وفي ذلك الصدد، نشيد مرة أخرى بعمل البعثة بوجه خاص، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وكلنا أمل في إمكانية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت لاحق من هذا العام كما هو مقرر لها وفي أن تتمكن ليبيا من أن تنبعث وتستعيد الحياة الطبيعية بغية تأمين مستقبل مزدهر. ولتحقيق ذلك، يجب تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات المسلحة والمهربين والمتجرين بالبشر والتنظيمات الإرهابية وتقديم المزيد من الدعم لحكومة الوفاق الوطني لكي تتمكن من استعادة السيطرة الكاملة والقدرة التي تحتاج إليها

للتحكم في كامل استقلالها وسيادتها وتمكين الجيش من تحقيق وحدته، من بين العديد من التدابير الأخرى.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن ندين مسألة أخرى مثيرة للقلق ونلقي الضوء عليها، ألا وهي انتهاكات حقوق الإنسان التي يعانيها المهاجرون واللاجئون بصورة يومية في مراكز الاحتجاز في ليبيا وعلى أيدي شبكات الاتجار بالبشر. ولأن الاتجار بالبشر يشكل مصدر دخل مربح لهذه الشبكات، فإن هذه الحالة ستستمر إلى أن يوضع لها حد. ولذلك، فإننا ندعو المجلس إلى التصرف بسرعة وتناسب ونشاط لحل المشكلة، التي لا تزال مصدر قلق هائل بالنسبة لغينيا الاستوائية. ونعتقد أن من الأهمية بمكان، في مواجهة هذه المشاكل، إعادة التفكير في هذه الحالة واتخاذ الخطوات المناسبة. ولذلك، نود أن نقول إن غينيا الاستوائية ستدعم كل المقترحات الوجيهة والمحايدة والمناسبة التي يمكن أن تساعد على إنهاء جميع الأعمال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتشكل عقبة أمام استعادة السلام في ليبيا.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة الهامة والإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص غسان سلامة والسفير سكوغ ممثل السويد، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وتشجب بيرو اندلاع أعمال العنف في طرابلس في الأيام القليلة الماضية، ولا سيما تلك التي أدت إلى مقتل مدنيين، بمن فيهم أطفال. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام وقف إطلاق النار وحماية المدنيين. ونؤيد المبادرات والمساعي الحميدة للممثل الخاص في ذلك الصدد. لقد ظللنا نتابع عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة في ليبيا، فضلا عن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتيسير التوصل إلى حل سياسي، يقوده الليبيون أنفسهم، يتمخض عن مؤسسات قادرة على ممارسة سلطتها على كامل أراضيها.

وتمشيا مع البيان الرئاسي المؤرخ ٦ حزيران/يونيه (S/PRST/2018/11)، نرى أن الاتفاق السياسي الليبي هو الإطار الوحيد القابل للتطبيق للتغلب على الجمود السياسي الحالي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولأجل القيام بذلك نود أن نشدد على أهمية تحسين مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب. ونسلط الضوء، في ذلك الصدد، على الدور الذي يضطلع به المؤتمر الوطني، الذي دعا إليه الممثل الخاص، والذي مكن من المشاركة المباشرة لأكثر من ٧ ٠٠٠ مواطن في ٤٠ بلدة وتناول شواغلهم وتوقعاتهم في حوار مفتوح وشامل. ونحن نتطلع إلى تقريره النهائي بشأن ذلك.

ولكن، يتعين علينا أن نعرب عما يساورنا من قلق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق التغييرات التي اقترحها الاتفاق السياسي، بسبب الركود في المفاوضات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. فمن الضروري أن تلتزم الأطراف بحسن نية بعكس اتجاه هذه الحالة. وسيكون من الضروري كذلك مواصلة العمل لضمان قيام الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر على النحو المتفق عليه في مؤتمر باريس. ومن الملح اعتماد القواعد ذات الصلة وضمان الأمن والتمويل اللازمين. وكذلك نؤكد على أهمية المشاركة الجماعية من قبل سكان البلد، ولا سيما النساء والشباب، فضلا عن التزام القوى السياسية المختلفة بقبول نتائج الانتخابات ضمن الإطار القانوني الحالي وتجنب أي تدهور للحالة الأمنية في ليبيا. ونؤكد كذلك على مدى أهمية مواصلة المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية دعمهم طوال العملية.

وفي موضوع آخر، نلاحظ بقلق تدهور الاقتصاد الليبي وأثره المحتمل على استقرار البلد. وإن كان للنزاع أن يتم التغلب عليه، فإن الالتزام بمراقبة وشفافية وفعالية إدارة المنتجات الهيدروكربونية التي تمثل الموارد الرئيسية للبلد أمر أساسي. وننتظر بلهفة، في ذلك الصدد، المقترحات التي طلبها الأمين العام لتحسين

شفافية ووحدة وعمل مؤسسات ليبيا المالية، استنادا إلى بعض الإصلاحات الأساسية التي يمكن أن تكفل إدارة الموارد العامة على النحو المناسب وبشفافية وكفاءة. إننا نعتقد أنه يمكن للبعثة أن تستخدم مساعيها الحميدة لتعزيز تلك الجهود، التي ينبغي أن تشمل المراجعة المستقلة والإجراءات الرامية إلى تيسير الرقابة المالية للسلطات الشرعية الليبية على جميع أراضيها ومواردها. وسيكون من المهم ضمان عدم تكرار هذه الحوادث فيما يتعلق بمراقبة المحطات النفطية وزيادة الأمن في مرافق الإنتاج. وكذلك يجب على المجتمع الدولي أن يكون صارما ومتحدا في الاعتراف بالممثلين الشرعيين للحكومة الليبية. ونود أن نسلط الضوء، في ذلك الصدد، على القرارات المتفق عليها في الحوار الاقتصادي في حزيران/يونيه، ونشارك الأمين العام نداءه إلى السلطات الليبية للالتزام بالإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها هناك.

وأخيرا، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في ليبيا. وسيكون من الأهمية بمكان معالجة الحالة الهشة للآلاف من المهاجرين بالبلد، ولا سيما النساء والأطفال، وأنشطة الجريمة المنظمة البغيضة وصلاتها بالجماعات الإرهابية. وفي ذلك الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إغلاق مراكز الاحتجاز، وإلى الثناء على العمل القيم لليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جهودها الرامية إلى حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

وأختتم بياني بتوجيه الشكر إلى السيد سلامة وأعيد تأكيد دعمنا لفريقه وللبعثة ككل في هذا السياق التاريخي لتحديد مستقبل ليبيا.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص سلامة والسفير سكوغ على معلوماتهما المستكملة الشاملة عن الحالة في ليبيا وعن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

على الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذها الليبيون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي، ما زال العنف والمواجهات بين الجماعات المسلحة المتنافسة في ازدياد. ويساورنا قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير في أعمال العنف في طرابلس وحولها، الذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا وسط المدنيين، بمن فيهم أطفال. ونثني، في ذلك الصدد، على جهود الوساطة الناجحة التي بذلها الممثل الخاص سلامة والبعثة في تيسير التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجماعات المسلحة.

إن هذه الأعمال لا تهدد حياة مئات المدنيين فحسب، بل تقوض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وقد أثبت التصعيد الأخير للوضع مرة أخرى مدى أهمية التركيز الفوري على قضايا البلد السياسية الهيكلية غير المعالجة إلى حد كبير، وعلى تعدد الجهات الفاعلة المسلحة متضاربة البرامج على الأرض، التي يمثل أكثرها مدعاة للقلق تحول ليبيا إلى مركز لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما قال الممثل الخاص اليوم. ولذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لبناء وتعزيز هياكل الدولة والقوات المسلحة والقطاع الأمني، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار السياسي. غير أنه لا جدوى من هذه العملية السياسية ما لم تتخذ تدابير لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها التأثير بشكل إيجابي على العملية السياسية وتحقيق الاستقرار في البلد.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا ملاحظة الأمين العام في آخر تقرير له (S/2018/780) على أنه في الوقت الذي لا بد فيه من إجراء الانتخابات من أجل تجديد ولايات المؤسسات الليبية وإنشاء السلطة التنفيذية الجديدة، من المهم بنفس القدر تهيئة الظروف المناسبة. وسيكفل إنشاء مناخ آمن يفضي إلى النجاح في إجراء الانتخابات وسن التشريعات الانتخابية المناسبة تهيئة الظروف المناسبة.

نهيب بجميع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة الحفاظ على الالتزام القوي بالهدف المشترك المتمثل في السعي إلى تسوية سياسية للأزمة. ومن الحيوي ضمان استمرار السلطات في طرابلس وطبرق والعمل من أجل حل الخلافات عن طريق الحوار الشامل للجميع وباتباع الوسائل السياسية.

أخيرا، إن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المصالحة السياسية في ليبيا ينبغي إدماجها تحت قيادة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تشيد كازاخستان بالجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص وتشجعه على مواصلة انخراطه مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة بغية توسيع نطاق دعمها والتزاماتها تجاه العملية السياسية. علينا نحن أعضاء مجلس الأمن أن نظل متحدين وأن نواصل دعمنا للسيد غسان سلامة، في جهوده الرامية إلى إيجاد حل مستدام في الميدان.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الثرية عن التطورات الأخيرة في ليبيا. أود أيضا أن أشكر السفير أولوف سكوغ، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على عرضه أمام المجلس.

أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن خالص التعازي للذين فقدوا أحباءهم، وتمنياتي بالشفاء العاجل للمصابين في الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في ليبيا. وندين بأقوى العبارات، تصاعد العنف مؤخرا في طرابلس، وبخاصة القصف العشوائي الذي تشنه الجماعات المسلحة، مما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين بجراح، بمن فيهم أطفال. لذلك، أكرر دعوتي إلى جميع أطراف النزاع العمل على احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق اتخاذ جميع الاحترازات الممكنة لحماية المدنيين وضمان تقديم الإسعافات الطبية اللازمة للجرحى والمرضى من المدنيين والمشاركين في الأعمال القتالية، بما في ذلك من خلال الإجلاء الطبي.

لا يزال يساورنا قلق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق الاحتجاز، وإزاء الاحتجاز التعسفي المطول للآلاف من الرجال والنساء والأطفال من دون مراعاة للأصول القانونية. لذلك ما زلنا نحض على إغلاق مراكز الاحتجاز واحترام حقوق الإنسان للمحتجزين. إن سياسة عدم التسامح إطلاقا مع التعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، والقتل أثناء الاحتجاز شرط مسبق لبناء بلد قائم على سيادة القانون.

نحض جميع الأطراف الليبية على وقف الأعمال القتالية فورا والامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بنتيجة الوساطة التي أجرتها أمس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتي تهدف إلى وقف تصعيد العنف في طرابلس، وضمان حماية المدنيين. أما فيما يتعلق بالعملية السياسية، فنرحب بالمشاركة القوية للمرأة الليبية في الحياة السياسية وجهود بناء السلام والإنعاش والمصالحة. ونشيد بالجهود المتفانية المبذولة لضمان مشاركتها في عملية المؤتمر الوطني، ونشدد على ضرورة إشراك المرأة في العملية السياسية.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، غسان سلامة، ولموظفي منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم ودعمهم لتحقيق نتيجة سلمية للمرحلة الانتقالية في ليبيا.

السيد سافرونكوف (لاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية. ونؤيد الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة التي أقرها مجلس الأمن، والتي تهدف إلى مساعدة الليبيين لتوحيد بلدهم وضمان الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي فيه. وندرك أن الخلافات بين الليبيين عميقة جدا بحيث تجعل من الصعب إحراز تقدم سريع. ونعتقد أن المتطلب الرئيسي لنجاح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سيتوقف على القدرة في توحيد الجهود الدولية. وهذا

يعني عدم تضارب المبادرات السياسية. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاقات، سيكون من الحيوي بذل كل الجهود لتنفيذها.

نشعر بأشد درجات القلق إزاء التطورات المؤسفة التي حدثت في طرابلس خلال الأسابيع القليلة الماضية. ولم يتم وقف تصعيد الحالة إلا بفضل الجهود الشجاعة للسيد غسان سلامة، والفريق التابع له. وتظهر الاشتباكات الجارية أن من الخطأ رسم صورة للحالة في العاصمة تصفها بالاستقرار. ولا تزال قدرة السلطات في طرابلس محدودة جدا، وتعتمد على الجماعات المسلحة المهيمنة. ولم يتحقق بعد توحيد قوات الأمن، على الرغم من أن تلك المسألة ينبغي أن تنال أولوية قصوى. وحتى مشروع إنشاء ما يسمى بالحرس الرئاسي، وهو مشروع يجري التباهي به كثيرا، لم يتحقق بعد.

نرحب بالجهود التي يقوم بها السيد غسان سلامة، وهي جهود تهدف إلى مساعدة أطراف النزاع في التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية. ونحض الليبيين على إنهاء العنف وتوحيد جهودهم من أجل إعادة بناء بلدهم ومكافحة الإرهاب. ونهيب بالمتكفلين الخارجيين العمل على توحيد ليبيا وتشجيع الجهود الرامية إلى المركزية وأن يتذكروا بأن ليبيا لديها تاريخ وثقافة ثريين وهي غنية بالموارد الطبيعية التي تعود إلى أبناء شعبها. ويجب على الجهات الفاعلة الخارجية أن تسهم في المصالحة الوطنية، ويمكن تحسين الدور التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة. ونرى أن جميع المبادرات المفيدة تستحق الاهتمام والدعم. غير أن الإجراءات السياسية المنعزلة التي لا تتضمن استراتيجية من غير المرجح لها أبدا أن تساعد على زيادة تحقيق المصالحة بين الليبيين إلى مستوى عالي النوعية. وينبغي أن تهدف كل خطوة تُتخذ إلى توحيد البلد.

تؤيد روسيا الإبقاء على الاتصالات مع جميع الأطراف على كل مستوى ممكن، وتشجعها على إيجاد حل وسط من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ونؤيد إنشاء آلية موحدة للمساعدة الخارجية في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة.

ونؤيد الجهود الرامية إلى توجيه العملية السياسية من أجل عقد الانتخابات العامة بحلول نهاية العام. وغني عن القول إنه ينبغي أن نبقي في الأذهان أن من الجوهري تهيئة الظروف المواتية لذلك. يجب أن يكون المجتمع الليبي على استعداد للدخول في المرحلة الانتخابية، وإن لم يفعل ذلك فلن تؤدي الانتخابات إلا إلى إعادة فتح جروح قديمة، تؤدي إلى دوامة جديدة من المواجهة بدلا من تحقيق إعادة توحيد البلاد المستصوب، ومن الحتمي أن ذلك سيعقد الجهود السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة.

نتابع على نحو وثيق التطورات في قطاع النفط، وهو قطاع اقتصادي حيوي بالنسبة لليبيا حيث يتوقف عليه رفاه مواطنيها. وينبغي استخدام الموارد الطبيعية لصالح جميع المواطنين في البلد، وليس تسخيرها كنقد في الجيب يستخدم في ترتيبات جيوسياسية للدول الأخرى. إن المسائل المتعلقة بمراقبة الهياكل الأساسية النفطية، وعمليات التصدير وعمل المؤسسات المصرفية والمالية ينبغي أن يحلها الليبيون أنفسهم من خلال الحوار برعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن ينظر بعناية في مشاركة المنظمات المالية الدولية في هذه العملية، وأن يؤخذ في الحسبان موقف السلطات الليبية.

يشدد الأمين العام في تقريره (S/2018/780) على أن تقديم الدعم للعودة الكريمة والآمنة للأشخاص المشردين داخليا من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي في مجال المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ليبيا. ونتفق تماما مع موقفه بشأن هذه المسألة. ينبغي أن اتباع نفس النهج في سوريا. وعدم اتخاذ مواقف مسيسة.

نشكر سفير السويد وفريقه على العمل الرائع الذي قاموا به في ترؤس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. إن القيود الدولية ليست غاية في حد ذاتها. ويجب أن تسهم في العملية السياسية، ولهذا السبب

سنواصل من الآن فصاعدا اتباع نهج حذر للغاية فيما يتعلق بتدابير الجزاءات بدون قيمة مضافة واضحة. ويساورنا القلق إزاء حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا وانتهاك حقوقهم، غير أن الحل الطويل الأجل لهذه المشكلة يقينا لن يتحقق من خلال فرض الجزاءات. لذلك، يجب البدء بعملية ملاحقة جنائية فعّالة على الصعيد الوطني.

والتعاون الدولي مهم للغاية، بطبيعة الحال، بما في ذلك في إطار الكيانات ذات الصلة. ولا يولى اهتمام كاف للأنشطة الإجرامية في البلدان التي تعد مقصدا للمهاجرين.

وأخيرا، لم نلمس أي محاولات جادة للتعامل مع الأسباب الجذرية التي أدت إلى الهجرة الجماعية للأشخاص، الأمر الذي يعزى، أولا وقبل كل شيء، إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية والنزاعات، وقد انطلقت شرارة الكثير منها خارجيا. ويجب أن نعمل على تحسين الأوضاع من خلال تشجيع هؤلاء على العودة إلى ديارهم. وليبيا تشكو منذ فترة طويلة فقدان أصولها في المصارف الأجنبية، تلك التي تم تجميدها على يد مجلس الأمن. وعلينا أن نكون محايدين في التعامل مع الحالة وأن نسلك المسار الأمثل للعمل، على ألا يخرج عن أطر الجزاءات القائمة. وثمة مشكلة أخرى لا تقل إلحاحا وتتمثل في التدفق غير المشروع للأسلحة إلى ليبيا، مما يؤثر على الأمن في البلد ومنطقة الساحل بأكملها. وفي غياب حكومة مركزية تمارس السيطرة وجيش موحد، سيكون من السابق لأوانه الحديث عن تخفيف حظر الأسلحة. وعلاوة على ذلك، لا بد من فرض رقابة صارمة على ما ينقل إلى ليبيا من منتجات للاستخدام العسكري في إطار الاستثناءات الحالية لضمان عدم فقدها أو سرقتها. هل سيكون هناك رابح لو أن التكنولوجيا العسكرية انتقلت إلى أيدي الجماعات المسلحة أو المرتزقة الأجانب، أو حتى الإرهابيين الذين ما زالوا يعملون في ليبيا؟ إن روسيا وليبيا يرتبطان تاريخيا بعلاقات قديمة العهد. ونحن مهتمون بتعميق تعاوننا مع الدولة. ولكن هدف الاستقرار السريع يتطلب توحيد الجهود الوطنية والدولية لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية القيمة. وأشكر أيضاً الممثل الدائم لمملكة السويد على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن عمل لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، بصفته رئيس اللجنة.

سأركز في بياني على قضيتين رئيسيتين: التطورات الأمنية والسياسية، والتطورات الاقتصادية.

أولا، فيما يتعلق بالتطورات الأمنية والسياسية، كان لتفاقم الأحداث الأمنية المؤسفة في العاصمة طرابلس مؤخرا الأثر السلبي على الجهود الإقليمية والدولية الساعية لإرساء قواعد الأمن والاستقرار في ليبيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء تصاعد حدة العمليات العسكرية، التي تشمل عمليات القصف وإطلاق النار بصورة عشوائية في المناطق المأهولة بالسكان، مما تسبب بمقتل عشرات، بينهم نساء وأطفال، إضافة إلى عشرات من الجرحى.

وندعو الأطراف الليبية كافة إلى وقف الأعمال القتالية على الفور والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه بعثة الأمم المتحدة، والانخراط بشكل بناء وجدي في الحوار الهادف لوقف تصاعد العنف في طرابلس ومحيطها، وذلك تجنباً لمزيد من الخسائر البشرية؛ وإعطاء الجهود التي تقودها الأمم المتحدة والجهود الدولية والإقليمية الفرصة الكافية للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل ودائم، بما يعود بالنفع على الشعب الليبي الشقيق.

إن ما تشهده الساحة الليبية من عدم استقرار الحالة الأمنية فيها يحتم على المجتمع الدولي ومجلس الأمن بذل المزيد من الجهود

لإيجاد حل دائم لمسألة انتشار الجماعات المسلحة، من خلال دعم إنشاء مؤسسات أمنية شرعية موحدة وخاضعة لسلطة رقابة الدولة، وذلك لتعزيز العملية الانتقالية والعملية السياسية المحددتين في خطة عمل الأمم المتحدة، وكذلك لضمان عدم تنامي البؤر الإرهابية المتمثلة في تنظيم داعش، الذي دائما ما يستغل الفراغ السياسي والأمني لتنفيذ المخططات التخريبية.

وفي سياق خطة الأمم المتحدة في ليبيا، نشيد بالدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم من خلال تنظيم عملية الملتقى الوطني الذي جمع بين ٧٠ ٠٠٠ مواطن ومواطنة ليبية من شتى أنحاء البلاد، والذي أجمعوا خلاله على أهمية إنهاء الفترة الانتقالية وضرورة توحيد المؤسسات الحكومية من خلال إجراء الانتخابات. ونعرب عن تطلعنا لانتهاء كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من مناقشة إدخال التعديلات المطلوبة على الاتفاق السياسي الليبي، وبما يلبي شواغل وتطلعات الشعب الليبي الشقيق في بناء دولته.

ثانيا، التطورات الاقتصادية. لا شك أن التطورات الأمنية في ليبيا خلال النصف الثاني من العام الجاري ألقت بظلالها السلبية على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث انخفض إنتاج النفط من مليون برميل إلى ٣١٥ ٠٠٠ برميل يوميا جراء الاشتباكات المسلحة التي جرت في منطقة الهلال النفطي، الأمر الذي أثر كذلك على مسار الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨، والتي تم إقرارها بعد اتفاق بين المجلس الرئاسي ومصرف ليبيا المركزي.

ومن الأهمية أن تبذل الجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية في ليبيا من خلال التزام جميع السلطات الليبية بالاتفاق على إجراء إصلاحات اقتصادية عادلة تحقق مكاسب طويلة الأمد طبقا لما توصلت إليه الأطراف الليبية المشاركة في الجلسة الثامنة للحوار الاقتصادي الليبي التي عقدت في تونس في حزيران/يونيه الماضي لتمكين المؤسسات الاقتصادية الليبية لكي يتسنى لها توفير الخدمات العامة للشعب الليبي الشقيق.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية العمل على تفعيل المساءلة في المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية، بما يضمن حفظ ثروات الشعب الليبي. ونشيد بالاستجابة السريعة من جانب السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، بالطلب المقدم إلى مجلس الأمن بضرورة تقديم مقترحات في سياق خطة الأمم المتحدة الرامية إلى توحيد المؤسسات المالية الليبية، والتي تأتي في ضوء الرسالة الموجهة من رئيس المجلس الرئاسي، السيد فايز السراج، إلى مجلس الأمن لاستعراض حالة مصرف ليبيا المعترف به دوليا في طرابلس والمصرف المركزي في الشرق.

وفي الختام، نجدد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لتيسير عملية سياسية ليبية شاملة وفق خطة الأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف الليبية على التحلي بروح العمل القائم على الرغبة في التسوية السلمية من خلال الانخراط بشكل جدي وبناء في الشروط الفنية والتشريعية والسياسية والأمنية اللازمة لإجراء انتخابات شفافة وشاملة وسلمية لبناء ليبيا موحدة ومستقرة.

السيد تشانغ ديانبن (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشكر الوفد الصيني الممثل الخاص، السيد سلامة، والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لا تزال الحالة الأمنية في ليبيا هشة. إذ تنتشر القوى الإرهابية. وتزداد حدة المشاكل المتعلقة باللاجئين والمهاجرين. مع ذلك، وبدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول المجاورة، أحرز تقدم صعب ولكن مطرد في ليبيا في انتقالها السياسي. والصين تولي اهتماما وثيقا للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في البلد. ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته الجماعات المسلحة التي شاركت في الأعمال القتالية في

طرابلس. وندعو الأطراف المعنية في ليبيا إلى إنهاء النزاع على الفور وحل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات والمضي قدما بعملية التسوية السياسية من أجل تحقيق المصالحة والاستقرار في أقرب وقت ممكن.

يجب أن يواصل المجتمع الدولي تكثيف دعمه لمساعدة ليبيا على استعادة الاستقرار والحوكمة الفعالة في أقرب وقت ممكن.

أولا، يجب أن نواصل الالتزام بمسار التسوية السياسية للمسألة الليبية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها، وأن يواصل تعزيز علمية سياسية يقودها الليبيون أنفسهم ويتولون زمامها. ينبغي لجميع الأطراف في ليبيا الالتزام بإجراء حوار شامل مع الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي لبناء توافق في الآراء وتضييق هوة الخلافات والتوصل إلى حلول مقبولة للجميع.

ثانيا، يجب علينا تهيئة بيئة أمنية أفضل تفضي للعملية السياسية. وعلى البلدان والمنظمات التي تتمتع بنفوذ أن تضطلع بدور مزدوج في التواصل مع الأطراف الليبية حتى لا تلجأ إلى استخدام القوة ردا على أبسط الاستفزازات. إذ يمكن من خلال تدابير بناء الثقة تحقيق المصالحة. ويجب إنشاء وكالة موحدة للأمن الوطني في أقرب وقت ممكن لتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. ويجب على الأطراف الليبية أن تبذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالحوار وتسوية خلافاتها ومواصلة تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثالثا، يجب أن نعزز دور الأمم المتحدة وقدراتها لتقديم المساعي الحميدة. والصين تدعم الممثل الخاص في قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للمضي قدما في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن ندعم ليبيا في المضي قدما في عملية صياغة دستور وتعديل الاتفاق السياسي الليبي من أجل التحضير وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ونأمل أن تعزز الدول المجاورة لليبيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأطراف الأخرى جهودها لإحلال السلام والتعاون من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة.

وما برحت الصين تعتقد أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة من شأنها أن تخدم دائما الحل السياسي للمشكلات ذات الصلة. وفي حين أن الجزاءات المفروضة على ليبيا لا تزال تنفذ، يجب إيلاء الاهتمام لكي لا تؤثر تلك الجزاءات تأثيرا سلبيا على المدنيين الليبيين في بلدان ثالثة. ويجب ألا تضر الجزاءات بالمصالح العامة لليبيا أو الحياة اليومية والاحتياجات الإنسانية للشعب الليبي. واستمرار فقدان الأصول المجمدة لليبيا مسألة تستوجب التدقيق. ونأمل في تعجيل لجنة الجزاءات بالنظر في تلك المسألة والاستجابة على النحو الواجب لشواغل ليبيا المشروعة في ذلك الصدد.

وندعم كافة الجهود التي من شأنها المساعدة على تحقيق استقرار الحالة في ليبيا وتيسير التوصل إلى حل سياسي للمسألة وتعزيز الوحدة فيما بين الأطراف المختلفة للتكاتف في معركة مكافحة الإرهاب. ونحن على استعداد لمواصلة القيام بدورنا في الإسهام في التعجيل باستعادة الأمن والاستقرار وتحقيق الازدهار والتنمية في ليبيا.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/780) عن التطورات في ليبيا والتحديات المقبلة من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد. كما نشكر السفير أولوف سكوغ على جودة إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الحادي والثلاثين للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

في جلسة الإحاطة السابقة بشأن الحالة في ليبيا (انظر S/PV.8312)، رحب وفد بلدي، شأنه شأن الأعضاء الآخرين في المجلس، بتسليم الجيش الوطني الليبي لإدارة محطتين من

محطات النفط في شرق البلد إلى مؤسسة النفط الوطنية، التي تحتكر عمليات تصدير المواد الهيدروكربونية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥). ولاحظنا أيضا مع الارتياح مبادرات رئيس الوزراء فايز السراج لضمان نزاهة وشفافية توزيع عائدات النفط بمراجعة معاملات مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والبيضاء. وساعدت تلك التدابير، التي جاءت نتيجة الإدارة الشفافة والشاملة للموارد الهيدروكربونية – وهو الموضوع الذي يثير التوترات فيما بين الأطراف المتحاربة – في تحسين الحالة الأمنية في منطقة الهلال النفطي.

لكن استئناف القتال في طرابلس فيما بين الجماعات المسلحة التي كانت قد التزمت بالانضمام إلى العملية التي بدأتها حكومة الوفاق الوطني لإنهاء الأزمة يذكرنا بشكل مأساوي بالمخاطر التي تحيق بالحالة الأمنية العامة في ليبيا. والإجراءات التي تتخذها تلك الفصائل المسلحة يحتمل أن تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز المصالحة فيما بين الليبيين. لذا فإن كوت ديفوار تدعو الفصائل المسلحة المتناحرة في درنة إلى إنهاء الاشتباكات والسماح بالوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية للآلاف من الليبيين الذين يعانون في المدينة. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام وقف إطلاق النار وحظر التجول المعلن في طرابلس بشكل صارم، بهدف الحفاظ على المكاسب التي حققتها العملية الشاملة لما بعد الأزمة.

وتلاحظ كوت ديفوار ببالغ القلق استمرار تهريب المهاجرين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز. ونكرر دعوة الأمين العام إلى إغلاق تلك المراكز واحترام حقوق المحتجزين. ونشجب العقبات الإدارية المتعمدة التي تمنع البعثة والعاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى تلك المراكز. ولا تساعد تلك العقبات كثيرا في كفالة احترام حقوق المحتجزين أو تحسين ظروف احتجازهم. ويرحب بلدي أيضا بموقف المجلس الموحد، الذي أدى إلى فرض الجزاءات في ٧ حزيران/يونيه على ستة أفراد ضالعين في الاتجار بالبشر في ليبيا.

وكوت ديفوار تود التأكيد مجددا على اقتناعها بأنه لن يتحقق السلام والاستقرار بشكل مستدام في ليبيا من دون مساءلة. ولذلك تحث المجتمع الدولي على مساعدة السلطات الليبية في تحديد ومقاضاة من تثبت إدانته بالاتجار بالبشر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام المحاكم الدولية المختصة.

وكوت ديفوار تلاحظ مع الأسف أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الليبية في المؤتمر المعقود في باريس في ٢٩ أيار/مايو بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ولم يعتمد مجلس النواب مشاريع القوانين الانتخابية للاستفتاء على مشروع الدستور، الذي أعدته الجمعية التأسيسية، بالرغم من أن الأطراف الليبية التزمت بتنظيم الاستفتاء في اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا الذي عقد في داكار في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يثني على الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الفرنسية، التي نظمت اجتماعا في ٢٣ تموز/يوليه بين الممثلين الليبيين الأربعة الذين أقروا اتفاق باريس، والذي جددوا خلاله تأييدهم لإجراء الانتخابات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر وإعادة توحيد مؤسسات البلد. كما تثني كوت ديفوار على عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وتشجع جميع الجهود الرامية إلى احترام الجدول الزمني للانتخابات. ونحث الأطراف الليبية والمجتمع الدولي على العمل من أجل تحسين الحالة الأمنية، وهو أمر لا غنى عنه لإجراء انتخابات ديمقراطية وذات مصداقية وسلمية، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تهنئة وفد بلدي للسيد غسان سلامة وجميع موظفي البعثة على جودة عملهم في بيئة بالغة

الصعوبة. وإلى السيدة ستيفاني ويليامز، نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية في ليبيا، نتمنى لها كل التوفيق في منصبها الجديد.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد غسان سلامة على تقييمه الواقعي والواضح دائما للحالة المتقلبة في ليبيا، والأهم من ذلك، على جهوده الناجحة لوقف التصعيد الأخير في أعمال العنف.

سأركز بياني على الحالة الأمنية في طرابلس وصلتها بالعملية السياسية والحالة الإنسانية للسكان المدنيين.

أولا، إننا نشعر بالقلق العميق إزاء تصاعد العنف في طرابلس في الأسبوع الماضي، الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر عديدة بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال بين القتلى والجرحى. وننضم إلى الأمين العام والآخرين في إدانة جميع أعمال العنف والقصف العشوائي من قبل الجماعات المسلحة. إن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة يجب أن يدعم الآن بنشاط. ونحث جميع الأطراف على احترام وتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إنهاء جميع الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، وإعادة فتح مطار معيتيقة. كما يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق، ويجب السماح للمدنيين الذين يرغبون في مغادرة البلد بذلك.

ويجب على البلدان التي لها تأثير على الأطراف أن تكفل الوفاء بالتزاماتها ويجب حث تلك الجماعات التي لم تحضر اجتماع الوساطة أمس على الانضمام إلى اتفاق وقف إطلاق النار فورا. ونذكر الذين يهددون السلام والاستقرار في ليبيا بأنهم سيخضعون للمساءلة.

وسنظل مستعدين للنظر في استخدام أداة الجزاءات في هذا الصدد.

فاستمرار تدفق الأسلحة غير المشروعة يخاطر بتأجيج تصاعد العنف وزيادة معاناة السكان المدنيين. وبصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، فإنني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة وإلى التنفيذ الكامل للجزاءات، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة.

ثانيا، تبرهن التطورات الأخيرة على عدم الالتزام وعدم إحراز تقدم من قبل البعض صوب إيجاد حل سياسي، فضلا عن مخاطر استمرار الفراغ الأمني. والجهات الفاعلة التي تستفيد من عدم الاستقرار والوضع الراهن تنشط في عرقلة العملية السياسية. وذلك أمر لا يمكن قبوله ويجب التصدي له. ونأمل الآن في أنه يمكن الاستفادة من وقف إطلاق النار لتعزيز العملية السياسية على نطاق أوسع.

ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى توفير الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، وهي أمور حاسمة للعملية الديمقراطية في البلد. وفي ذلك الصدد، ندعو مجلس النواب، كما فعل آخرون غيرنا، إلى الوفاء بالتزامه بالمساعدة في ضمان الأساس القانوني للانتخابات. ونشجع الممثل الخاص للأمين العام على المضي قدما باستنفاد جميع السبل والخيارات القانونية للمضي قدما بالعملية السياسية. والجهود الرامية إلى تعزيز شفافية ومساءلة ووحدة المؤسسات المالية تشكل أيضا جزءا هاما من ذلك. وقد بين الممثل الخاص ذلك الأمر باستفاضة وبوضوح مرة أخرى اليوم. ويجب على المجلس أن يقف بصلابة وراء الممثل الخاص في هذه المساعي الهامة.

إن عملية سياسية مستدامة في ليبيا تتطلب مشاركة كاملة ومتساوية للمرأة. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع شبكات النساء الليبيات الناشطات

سياسيا، بهدف تشجيع ترشيح النساء للانتخابات. وستعقد جلسة أخرى لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس بشأن ليبيا في هذا الخريف لمتابعة الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يدعم تلك الجهود على أفضل وجه.

ثالثا، نرحب بتقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لا تزال الحالة المتردية في مرافق الاحتجاز في ليبيا التي ذكرها العديدون اليوم، بما في ذلك في مراكز احتجاز المهاجرين والسجون، تشكل مصدر قلق عميق. إن ما ورد في التقارير عن الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني – على سبيل المثال في معيتيقة وزوارة وأبو سالم وشرق ليبيا – أمر غير مقبول. تلك الانتهاكات والتجاوزات يجب أن تتوقف على الفور.

ولا بد من ضمان وصول المساعدات الإنسانية ويجب التحقيق في الانتهاكات المزعومة، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، ويجب إخضاع المسؤولين عن هذه الجرائم للمساءلة. ويجب على السلطات الليبية أن تنفذ تنفيذا كاملا سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتكفل إجراء عمليات فحص قويمة.

الوقت الراهن يشكل لحظة حاسمة بالنسبة لليبيا. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي على النطاق الأوسع الاحتشاد وراء الممثل الخاص لدعم التنفيذ العاجل لخطة عمل الأمم المتحدة واحترام الدور القيادي للأمم المتحدة في جهود الوساطة. ومن الأهمية بمكان أن نواصل الوقوف صفا واحدا في دعمنا. ولذلك، فإننا نؤيد إصدار بيان صحفي، كما اقترحت ممثلة المملكة المتحدة اليوم، لعكس وحدة مجلس الأمن ودعمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، والسفير سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

قبل سبع سنوات مضت شرع الشعب الليبي في إجراء تغيير. وكان هناك أمل – أمل في مستقبل ديمقراطي مزدهر وآمن لليبيا. غير أن السنوات الماضية أظهرت هشاشة الحالة والعقبات الكثيرة التي تعترض طريق تحقيق تقدم حقيقي تجاه ذلك المستقبل المرجو لليبيا. وقد أكد ذلك الممثل الخاص سلامة مرة أخرى اليوم في إحاطته الإعلامية الواقعية. يتعين علينا، بالنظر إلى العديد من التحديات وعلى الرغم من المفسدين الذين يمنعون إحراز تقدم سلس، أن نظل متحدين في دعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا. إننا بحاجة إلى أن نفعل ذلك من أجل الشعب الليبي، لأنه عانى ما فيه الكفاية من الأزمة السياسية ومن ظروف انعدام اليقين وانعدام الأمن في الحياة اليومية.

وفي ذلك الصدد، فإن الحالة الراهنة في طرابلس، حيث تتقاتل الميليشيات على حساب المدنيين، أمر يدعو للقلق بصفة خاصة. إننا نحث جميع الأطراف على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والالتزام التام بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة. ينبغي تسوية الخلافات عن طريق الحوار السلمي ويتعين تحسين الحالة الأمنية، كشرط مسبق لإحراز تقدم على المسارات الأخرى كذلك.

سأركز على ثلاثة عناصر بمزيد من التفصيل: إنهاء الأزمة السياسية؛ والحالة الاقتصادية والحاجة إلى الشفافية وتنسيق الجهود الدولية؛ والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

بالنسبة للحاجة إلى إحراز تقدم في العملية السياسية، تسلم مملكة هولندا بحالة ليبيا السياسية والأمنية المعقدة للغاية. من شأن ذلك أن يبرز الحاجة إلى عملية سياسية يملكها ويقود زمامها الليبيون. ولذلك، فإننا نؤكد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها السيد غسان سلامة وفريقه لتحقيق تلك الغاية. لا بد

من مواصلة ذلك العمل الهام، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة.

فليبيا بحاجة إلى انتقال سياسي ديمقراطي يعزز السلام والاستقرار. يتعين إجراء انتخابات جديدة، إذا تهيأت الظروف المواتية. ويتعين تهيئة الظروف الفنية والتشريعية والسياسية والأمنية لأجل أن تكون الانتخابات ذات مصداقية وسلمية وشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة المجدية للمرأة كناخبة ومرشحة أمر بالغ الأهمية. وينبغي للمؤسسات المنتخبة في ليبيا أن تعمل بصورة بناءة لوضع إطار دستوري جديد وحكومة شاملة، وينبغي إخضاع المفسدين السياسيين للمساءلة عن أفعالهم.

ثانيا، بشأن الحالة الاقتصادية والحاجة إلى زيادة الشفافية، فإن الحالة الراهنة للاقتصاد تساهم بصورة سلبية في تعقيد الحالة السياسية. فهناك أطراف مستفيدة من الإبقاء على الوضع الراهن، في حين يعاني السكان والبلد ككل. لا يمكن للأعمال التجارية والخدمات والأسر المعيشية أن تعمل بشكل طبيعي بإمداد كهربائي يدوم لبضع ساعات فقط في اليوم. وتؤثر الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار وأزمة السيولة، تأثيرا مدمرا على سبل عيش المواطنين الليبيين. ولذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين اقتصاد ليبيا.

الإدارة المالية في البلد بحاجة إلى إصلاح عاجل. ويشمل ذلك إرساء الشفافية في مؤسسات ليبيا الاقتصادية والمالية، وتوحيد المصرف المركزي. ولذلك، فإننا نشكر الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على استجابتهما السريعة لمطالبة مجلس الأمن بإجراء استعراض مالي والنظر في خيارات مراجعة الحسابات. وتواصل مملكة هولندا دعم الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الشفافية على أساس متعدد الأطراف وثنائي. ونحن نقدر دور البعثة في ذلك الصدد.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. فنحن لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، على النحو الموثق له في تقرير الأمين العام (S/2018/780). ومن الأمثلة على ذلك، العدد الكبير من الإصابات في صفوف المدنيين بسبب القتال والعنف؛ والمهاجرون واللاجئون الذين لا يزالون عرضة لخطر الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي والاختطاف للحصول على فدية وعمليات القتل غير المشروع؛ والإخلاء القسري لأسر تاورغاء المشردين من مخيم ”طريق المطار“. من شأن ذلك أن يساعد على إبراز حقيقة أننا نحتاج إلى إرساء سيادة القانون في ليبيا، وندعو جميع الأطراف الليبية إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة في مجالات المعونة الإنسانية والأمن وحقوق الإنسان يظل يشكل أمرا حيويا.

لقد اتخذ المجلس، في حزيران/يونيه، خطوة شجاعة باستهداف المتجرين بالبشر والمهربين من خلال فرض جزاءات. ينبغي أن يظل تنفيذ تدابير الجزاءات بعناية يشكل أولوية بالنسبة لنا. وينبغي للمجلس، ريثما تجري التحقيقات الجنائية في هذه الجرائم، أن يقف على أهبة الاستعداد للنظر في إدراج آخرين في القوائم، من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية المزعزعة للاستقرار التي تستفيد من مناخ الإفلات من العقاب في ليبيا والمنطقة المجاورة.

في الختام، فإن حالة حقوق الإنسان ليست من الجوانب الإضافية للأزمة في ليبيا؛ بل هي مقياس لتحقيق التقدم وكيفية ضمان حقوق الإنسان لجميع الليبيين. وفي ضوء ذلك، نرحب بالتقدم المحرز تجاه وضع الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ وتدشين الفريق العامل

المعني بحقوق الإنسان، برئاسة وزارة العدل والبعثة، بموجب إطار التنسيق من أجل المساعدة الدولية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية والسفير سكوغ على تقريره، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ونؤيد بشدة ما يقوم به الممثل الخاص من مساع دبلوماسية حثيثة لتيسير إنهاء الأزمة الليبية. وعلى وجه الخصوص، نقدر كثيرا جهوده الرامية إلى التوسط بين مختلف الجهات الفاعلة الليبية، التي أسفرت عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بالأمس لإنهاء جميع الأعمال العدائية وحماية المدنيين والمنشآت المدنية.

وبينما نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه تحت رعاية الممثل الخاص، فإننا ندين أعمال العنف الأخيرة في طرابلس، لا سيما القصف العشوائي - كما ذكر الأمين العام في بيانه المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر - الذي نفذته الجماعات المسلحة في مناطق الجوار، وتسبب في وفيات وإصابات بين المدنيين. ونعرب عن تعازينا لأبناء شعب ليبيا، وخاصة أولئك الذين فقدوا أحباءهم.

وبينما يرفع أبناء شعب ليبيا، الذين عانوا الأمرين، أصواتهم مطالبين على نحو موحد بإنهاء العملية الانتقالية التي طال أمدها من خلال الوسائل السياسية، فإن العنف في العاصمة لا مبرر له. فهو يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار البلد، ويقوض الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة. كما أن العنف يعرض للخطر سلامة جميع الفئات الضعيفة، بمن فيها الأشخاص المشردون داخليا، والمهاجرون واللاجئون. وننضم إلى الآخرين في دعوة جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار من خلال وقف الأعمال العدائية فورا والتواصل على نحو بناء مع الممثل الخاص.

وإذ نعرب عن دعمنا للسلطات الشرعية في ليبيا، فإننا نشدد على أن الأهداف السياسية لا ينبغي السعي إلى تحقيقها إلا من خلال الحوار، وليس عن طريق العنف. وينبغي لجميع الأطراف أن تتعاون أيضا مع العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة بغية تقديم المساعدة لجميع المحتاجين، لا سيما أولئك المحاصرين في القتال. ومن المهم أيضا كفالة سلامة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وباستمرار إلى المناطق المتضررة.

إن استخدام العنف من جانب الجماعات المسلحة للسيطرة على مؤسسات الدولة، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان مع الشعور بالإفلات من العقاب عقبات رئيسية أمام حل الأزمة المتعددة الأوجه في ليبيا. والآن، من الواضح أن وقف العنف واستعادة الهدوء في طرابلس ينبغي أن يحظيا بالأولوية. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن التنفيذ الكامل والسريع لخطة عمل الأمم المتحدة ما زال هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل شامل وطويل الأجل للعنف في ليبيا.

ونكرر التأكيد على أن ما من سبيل عدا عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة يمكن أن يعيد ليبيا إلى طريق السلام والاستقرار. وعلى الرغم من أن إجراء الانتخابات استنادا إلى خطة عمل الأمم المتحدة يكتسي أهمية حاسمة، فإننا نتفق مع الأمين العام الذي يؤكد في تقريره الأخير (S/2018/780) عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن من المهم بنفس القدر تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية. ولذلك، يجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية الليبية أن تفي بالتزاماتها بإجراء انتخابات سلمية ومشروعة يقبلها جميع الليبيين. وعلاوة على ذلك، ينبغي الوفاء بجميع الشروط الأمنية والقانونية والإدارية.

وإنهاء العملية الانتقالية في ليبيا بصورة سلمية سيتطلب أيضا توحيد المؤسسات المسلحة والشرطة. وكما يؤكد تقرير

الأمين العام، ”فالحاجة واضحة لبناء مؤسسات أمنية مهنية وموحدة وخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء البلد.“ (S/2018/780؛ الفقرة ٧٩)، من أجل ضمان احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة، فضلا عن إيجاد حل مستدام لمسألة الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز المصالحة الوطنية، كما أكد على ذلك مرارا وتكرارا الاتحاد الأفريقي، أمر أساسي لاستعادة الثقة والروابط الاجتماعية فيما بين المجتمعات المحلية. وإلى جانب ذلك، وكما أكد أبناء شعب ليبيا من خلال عملية المؤتمر الوطني، فإن معالجة الصعوبات الاقتصادية وتقديم الخدمات العامة من خلال حماية الثروة الوطنية وتحسين توزيع الموارد لا يزالان أمرا بالغ الأهمية.

وفي هذا المنعطف الحاسم، ستتطلب استعادة الاستقرار في العاصمة وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة الالتزام القوي والتعاون من جانب جميع الجهات الفاعلة الليبية. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة الليبية الانخراط الجاد والبناء مع الممثل الخاص بغية دعم جهوده المتواصلة والدؤوبة بغية تفعيل خطة عمل الأمم المتحدة. وينبغي للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية المعنية أن تواصل أيضا تنسيق عملها دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن التكلم بصوت واحد وتقديم دعم قوي للممثل الخاص سلامة. كما ينبغي للمجلس أن يقدم الدعم لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي ما فتئت تعزز بصورة مستمرة وتدريجية في طرابلس ومناطق أخرى في ليبيا. وعلى الرغم من أن البعثة ينبغي أن تواصل تكثيف عملها حسبما تسمح به الظروف الأمنية، فإننا نقدر ما بذلته من جهود حتى الآن تحت قيادة الممثل الخاص دعما لمساعي البلد من أجل إنهاء عمليته الانتقالية.

وإذ أن ليبيا لا تزال تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في العاصمة، يحدونا الأمل فأن يجري المجلس حوارا بناء وإيجابيا لتجديد ولاية البعثة وتمكينها من مواصلة القيام بدور رئيسي في تحقيق التطلعات المشروعة لجميع الليبيين.

السيدة كوردوبا صوريا (بوليفيا) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لجهوده المستمرة. كما نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير أولوف سكوغ عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وتعرب بوليفيا عن قلقها العميق إزاء استمرار تصاعد العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير في جميع أنحاء الأراضي الليبية، ولا سيما في مدينة طرابلس، التي شهدت الاستخدام العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون والذخائر المتفجرة من جانب الجماعات المسلحة من في المناطق المدنية. ووفقا للتقارير الواردة من مختلف وكالات الأمم المتحدة، فإن هذه الهجمات ألحقت ضررا كبيرا بالمدارس والمساجد والمساكن الخاصة، فضلا عن المستشفيات والمراكز الطبية، وأسفرت في الأسابيع الأخيرة فقط عما لا يقل عن ٦٩ من الوفيات، بمن في ذلك النساء والأطفال.

ونذكر جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية، في إطار القانون الإنساني الدولي، بأنها ملزمة بضمان الأمن والسلامة البدنية للمدنيين والمناطق المدنية والهياكل الأساسية. وهي مسؤولة أيضا عن تطبيق مبادئ التمييز والتناسب، وإلا، فإن هذه الهجمات يمكن أن تعتبر جرائم حرب، ومن ثم ستدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها وإصدار الأحكام بشأنها. ولذلك، فإننا نطلب منها الانضمام إلى جهود التهدئة ووقف إطلاق النار التي ينهض بها الممثل الخاص واحترامها.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالجزع إزاء التقارير عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان لـ ٨٠٠٠ من اللاجئين والمهاجرين المحصورين في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة والمراكز التي تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة. ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2018/780) انتهاك حقوق هؤلاء الأشخاص، الذين يتم احتجازهم إلى أجل غير مسمى في ظروف غير ملائمة ويتعرضون للمعاملة المهينة والتعذيب والعمل القسري والعنف الجنسي والحرمان من الحصول على المساعدة الطبية.

وتتفاقم هذه الحالة الفظيعة جراء الأزمة في البحر الأبيض المتوسط، الذي لقي فيه ٢٥٥ مهاجرا حتفهم في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وهذا الرقم زاد عدد الوفيات المسجلة هذا العام إلى أكثر من ١ ٥٠٠ شخص. إن هذا الواقع يسلط الضوء على الضرورة الملحة لمعالجة الحالة بصورة شاملة ودائمة. ولذلك، ندعو الأطراف إلى منع هذه الانتهاكات لحقوق المهاجرين واللاجئين، ونذكرها بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونناشد السلطات الليبية على وجه الاستعجال البدء في التحقيقات اللازمة من أجل منع الإفلات من العقاب على هذه الأعمال الوحشية.

ومما لا شك فيه أن أعمال العنف وازدياد الاشتباكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تهدد العملية السياسية وسلامة السكان. ولذلك، يؤكد وفد بلدي مجددا على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي من أجل إنهاء الفترة الانتقالية بشكل حاسم.

في هذا الصدد، ومع الأخذ في الاعتبار التزام الأطراف بعقد انتخابات برلمانية ورئاسية قبل نهاية هذا العام، من الضروري المضي قدما في إجراء المشاورات اللازمة بشأن الدستور الجديد ووضع ما يلزم من التشريعات التي تحدد بوضوح وبطريقة ملموسة العناصر والاشتراطات للمضي قدما بهذه العملية. ولذلك، ندعو الأطراف والجهات الفاعلة المحلية إلى الامتناع عن الخطاب القائم على المواجهة الذي يمكن أن يضعف أو يقوض هذه الجهود، وعلى العكس من ذلك، إلى الالتزام دون شروط بالمشاركة في الحوار وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

في الوقت نفسه، وفيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل تقديم الدعم والمساعدة في تعزيز العملية السياسية الليبية وخطة العمل التي يدعمها الممثل الخاص، نؤكد على جهود الاتحاد الأفريقي وبلدان مثل مصر والجزائر وتونس والسنغال، من بين بلدان أخرى. ونود أيضا أن نسلط الضوء على أنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لمساعدة ودعم السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى رصد تدفق الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وكذلك تقديم المساعدة التقنية لتحديد وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب – بما في ذلك، على سبيل المثال، تدمير ٢٠٠ طن من المتفجرات في مدينة مصراتة – لضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والعودة الكريمة للأشخاص المشردين داخليا.

ويؤكد وفد بلدي مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع، ولهذا السبب فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بجميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) والبيان الرئاسي S/PRST/2017/26 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والانضمام إلى الجهود الجارية لمواصلة الحوار الجاري لتمهيد الطريق نحو انتقال سياسي جامع وسلمي ومنظم يلبي مصالح الشعب الليبي ويتيح له تحديد مستقبله بحرية وبشكل توافقي.

في الختام، من المهم أن نكرر وأن نضع في الاعتبار أن الأثر الذي يخلفه الصراع الليبي على الحالة الأمنية في المنطقة هو نتيجة مباشرة للممارسات التدخلية وسياسات تغيير الأنظمة، الأمر الذي كانت له تداعيات على منطقة الساحل، حيث أدى إلى انتشار الفوضى والإرهاب والعسكرة بما لذلك من نتائج يتردد صداها إلى يومنا هذا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أود أن أشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية المتزنة اليوم. الاستنتاج الرئيسي من جلسة اليوم هو أن الممثل الخاص يحظى بالدعم الكامل من مجلس الأمن لما يقوم به من عمل. إننا متحدون وراءه.

إن تصاعد العنف مؤخرا في طرابلس لا يزال يقوض الحالة الهشة أصلا في ليبيا. يستحق الشعب الليبي السلام والأمن. ونرحب بإعلان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أمس أنه قد تم التوصل إلى وقف للأعمال العدائية. تقف الولايات المتحدة تماما مع ليبيا فيما توصل البعثة جهودها للوساطة، وندعو جميع الأطراف الليبية إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يقوض وقف إطلاق النار ويتسبب في انتكاسة الجهود الليبية الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية. وأية محاولة لإضعاف السلطات الليبية وعرقلة سير العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة غير مقبولة تماما، وكما أكدنا مع شركائنا من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة أمس وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

منذ الثورة، قبل سبع سنوات، يطلب الشعب الليبي أشياء يريدها أي منا. إنه يريد وضع حد للقتال. ويريد عودة تقديم الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه. ويريد أن يرى ثروة ليبيا النفطية تستثمر لصالح الشعب. إنه يريد كرامة العيش في دولة تحترم حقوقه بعد عقود من الطغيان. والحقيقة المحزنة هي أن عددا صغيرا من المفسدين السياسيين، في بعض الحالات بدعم من الميليشيات، تعرقل هذه الرؤية. إنهم بالنظر إلى مصالحهم الضيقة، يقوضون العمل الجاد الذي تقوم به الأمم المتحدة لبدء حوار. لا بد من أن يتوقف هذا.

ينبغي ألا يكون هناك مسار عسكري إلى السلطة في ليبيا. إذا زاد العنف سوءا، فإن الفائزين الوحيدين هم الإرهابيون والمجرمون. المزيد من القتال يعود بالفائدة على المتاجرين بالبشر الذين يرتكبون تجاوزات لا توصف فيما ينقلون أشخاصا يائسين عبر رحلات خطيرة صوب أوروبا.

إيجاد مسار مختلف لليبيا أمر ممكن. لا ينبغي السماح لحفنة من المفسدين السياسيين باحتجاز هذه العملية رهينة. لا بد لنا جميعا، وخاصة شركائنا الأوروبيين وجيران ليبيا وبلدان المنطقة، من أن نقول ''كفى''. من الضروري أن ندفع الفصائل المختلفة في ليبيا صوب الدخول في مفاوضات فعلية.

وكما بينت حالة عدم الاستقرار في طرابلس في الآونة الأخيرة بوضوح، نحن بحاجة إلى خريطة طريق واقعية من أجل ليبيا للتحرك نحو إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وآمنة في أقرب وقت ممكن، تستند إلى عملية دستورية يشارك فيها الجميع. من الواضح من مناقشات اليوم أننا جميعا ننتظر بفارغ الصبر إحراز تقدم ولكن فرض مواعيد نهائية زائفة سوف يأتي بنتائج عكسية ويمكن أن يؤدي إلى انقسامات أسوأ داخل ليبيا. نحن نتطلع إلى البعثة لتوجيه المجتمع الدولي نحو فهم لما تنطوي عليه خريطة طريق واقعية.

إن حكومة الوفاق الوطني شريك ثابت للولايات المتحدة، ونحن نثني على جهودها خلال هذه الفترة الصعبة. تتشاطر حكومة الوفاق الوطني هدفنا المتمثل في ليبيا أكثر أمنا واستقرارا تكون شريكا في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ونحن نؤيد تماما الدور المحوري الذي تؤديه البعثة في دعم حكومة الوفاق الوطني في برنامج الإصلاح الاقتصادي من أجل المساعدة على معالجة الشفافية المالية والتوزيع العادل للموارد عبر أنحاء ليبيا من أجل جميع الليبيين.

ويسعدنا أن مجلس الأمن تمكن من تحديد ستة من مهربي المهاجرين في وقت سابق من هذا العام لانتهاكاتهم في ليبيا. كانت هذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي نستخدم فيها الجزاءات للتصدي للاتجار بالمهاجرين. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء رفاه هؤلاء المهاجرين وسنواصل كذلك جهودنا لضمان أن

العصابات الإجرامية المتورطة في أنشطة من هذا القبيل لا يمكن أن تفلت من العقاب.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات، هناك شيء لم يتغير في ليبيا – وهو إمكانات أبناء الشعب الليبي ورغبته القوية في إقامة بلد أفضل لأنفسهم. أود أن أتشاطر قصة فاطمة ناصر، وهي فتاة تبلغ من العمر ٢١ عاما تعيش في مدينة سبها الجنوبية. فاطمة من أصحاب المشاريع الحرة الذين يدركون أن مدينتها تعج بالموارد غير المستغلة – ليس النفط ولكن المواد الغذائية. النساء في المنازل عبر المدينة يعددن وجبات رائعة في مطابخهن. الوجبات رائعة بحيث اعتقدت فاطمة أن الناس قد ترغب في دفع المال مقابلها. وأنشأت تطبيق حاسوبي يربط بين الزبائن وهؤلاء الطاهيات في المنازل. وبدأت النساء الآن في تحقيق دخل من بيوتهن ويستمتع الليبيون بشراء وجبات مطهوة في المنزل. وقد انطلق التطبيق الحاسوبي. وستدشن فاطمة خدماتها في أكبر مدن ليبيا في القريب العاجل. وعلى وادي السليكون أن يركز على أشخاص مثل فاطمة.

المسألة هي أن الليبيين مستعدون لبناء مستقبل أفضل. وتتمثل مسؤوليتنا في مساعدتهم على تحقيق ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام على تقريره عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الوارد في الوثيقة (S/2018/780).

كما أود أن أتقدم أيضا بالشكر إلى السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته بشأن آخر التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها بلدي. كما أتقدم بالشكر كذلك إلى سعادة السفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، على إحاطته بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لقد برهنت الأحداث الدموية الأخيرة التي شهدتها ضواحي العاصمة طرابلس، والتي أدانتها حكومة بلدي والمجتمع الدولي، على حجم المشاكل الأمنية التي تعاني منها ليبيا، وظهرت بما لا يدع مجالا للشك وجود نوايا مبيتة من أطراف محلية ودولية تحاول إبقاء الأوضاع على ما هي عليه في ليبيا وتقويض كل المساعي التي تبذل من أجل إحلال السلام.

فكلما شعر الليبيون بأنهم قد اقتربوا من إيجاد حلول لأزمتهم التي طال أمدها، تبرز لنا مشاكل وأزمات مفتعلة ينجم عنها عنف مسلح تتعرض فيه أرواح المدنيين وممتلكاتهم إلى أبشع المخاطر والأضرار. وهنا نذكر مجلسكم الموقر بأن أول قراراته الخاصة بالمسألة الليبية في عام ٢٠١١، كان من أجل حماية المدنيين الذين، للأسف، ما زالوا يعانون الويلات نتيجة الاستعمال العبثي وغير المسؤول للسلاح بجميع أنواعه، وفي مناطق تعج بالمدنيين ومن جهات وأطراف تسعى إلى عرقلة انبعاث دولة المؤسسات التي تصون الوطن والمواطن.

في ظل مناخ تسود فيه لغة السلاح، يصعب على أي حكومة في العالم ممارسة مهامها ويصبح عمل مؤسسات الدولة شبه مستحيل، وبالتالي فإن عملية نزع السلاح المنتشر في بلدي يجب أن تكون من أولوية الأولويات التي يجب القيام بها، وهنا تؤكد حكومة بلدي ضرورة دعم الأمم المتحدة وخاصة مجلسكم الموقر لتنفيذ برامج جدية وسريعة ودقيقة لنزع سلاح الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، والتعامل معها بحالة من خلال برامج وخطط تعدها الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة والتي أثبتت التجارب أنها حققت إنجازات كبيرة في كثير من الدول التي مرت بتجارب تشبه ما يشهده بلدي. كما ندعو مجلسكم الموقر إلى ضرورة حث جميع الأطراف الليبية على فهم

أن أي حل عسكري الهدف منه الوصول إلى السلطة، غير مقبول من الليبيين ومن المجتمع الدولي، وحثهم أيضا على ضرورة تكثيف جهودهم من أجل الخروج بالبلد من أزمته وضرورة التأكيد دائما على أهمية استكمال الاستحقاقات الدستورية، التي تمهد الطريق لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، تنبثق عنها مؤسسات دستورية منتخبة يمكنها العمل على تحقيق الاستقرار والتنمية والرفاهية للشعب الليبي، وفي هذا الإطار يود وفد بلدي أن يشكر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لما بذلته من جهود من أجل حل المشكلة الأمنية التي تعاني منها مدينة طرابلس هذه الأيام والتي تكللت بالنجاح، من خلال توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار يوم أمس الثلاثاء الموافق ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ونتمنى أن تحترمه جميع الأطراف.

إن الظروف الاقتصادية السيئة التي يعاني منها بلدي هي الأخرى نتيجة لتردي الوضع الأمني والتدخل البغيض الذي يقوم به بعض أصحاب النفوذ والفاسدون والمتمترسون وراء السلاح، في عمل مؤسسات الدولة الاقتصادية وخاصة العمل المصرفي، الأمر الذي أثر سلبا وبصورة مقيتة على معيشة المواطن الليبي وكان سببا في قلة السيولة النقدية وغياب الخدمات كما أن الأحزاب التي انبثقت عن الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم تف بالتزاماتها واستمرت في مناوراتها الغريبة التي لا يفهم من خلالها إلا الهروب من واجباتها، ساهم هو الآخر بشكل كبير في تردي الأوضاع الاقتصادية والتي تحاول حكومة بلدي إيجاد حلول لها من خلال اعتماد خطط اقتصادية واضحة المعالم، ولكنها للأسف تصطدم بالحاجة إلى تشريعات ضرورية يجب على مجلس النواب التعامل معها، حتى يتم التخفيف من ضنك حياة المواطن الليبي.

تؤكد مختلف تقارير الأمم المتحدة ومكتب النائب العام في ليبيا دائما على وجود انتهاكات لحقوق الإنسان يتعرض لها مواطنون ليبيون وأجانب وهذه الانتهاكات مرفوضة ومستهجنة من كل الليبيين ونجزم أن الكثير منها قد وقع، ولكن كل هذه الانتهاكات سيستمر مرتكبوها في الإفلات من العقاب، لو لم يتم العمل على تحسين الوضع الأمني في البلد، ومساعدة أجهزة إنفاذ القانون، على القيام بعملها على أكمل وجه، من خلال العمل بجدية وتعاون دولي كامل مع بلدي، وتسمية الأشياء بمسمياتها وأن يكف عرابو الجماعات المسلحة في الدول الأخرى عن بث سمومهم بين أفراد الشعب الليبي والعمل دوليا على تحقيق الاستقرار في بلدي لأن ذلك الاستقرار هو حاجة ملحة وضرورية بالنسبة لليبيا والمجتمع الدولي، ونود أن نذكر هنا أيضا بأنه قد مر حوالي العام على اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة في الاجتماع الخاص بليبيا المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ولم يتم حتى اليوم تنفيذها وتتحجج الأطراف المختلفة بحجج لا تضع في حسبانها معاناة المواطن الليبي، وهنا يؤكد وفد بلدي ضرورة أن يباشر مجلس الأمن وبصورة موحدة القيام بمسؤولياته في حث جميع الأطراف ومن خلال إطار زمني محدد وثابت على إنهاء الأزمة السياسية التي يعاني منها البلد وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة والبدء في الإجراءات الدستورية التي تمهد لإجراء انتخابات ديمقراطية جوهرها وصاحب القرار فيها الناخب الليبي.

وختاما، يود وفد بلدي القول إن إسكات صوت المدافع والرصاص وإيقاف الدمار، الذي تتعرض له الممتلكات العامة والخاصة وإزهاق أرواح المراهقين الذين يزج بهم في أتون الحروب ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، لا يمكن أن توقفه تصريحات وبيانات تصدر من هنا وهناك، بل يتطلب الأمر عملا حازما، ووقفة جادة من قبل مجلس الأمن لمحاسبة كل المعرقلين لعودة السلام والأمن والطمأنينة وينهي محنة يعيشها بلدي طال أمدها وآن لها أن تنتهي بما في ذلك النظر في فرض عقوبات صارمة عليهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.